

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.5
27 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٩ (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

جمهورية تنزانيا المتحدة*: مشروع قرار

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها
منظومة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ وإلى غيرها من القرارات ذات الصلة،

وإذ تؤكد من جديد أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي يضطلع بها في نطاق منظومة الأمم المتحدة لها دور حاسم وفريد في تمكين البلدان النامية من مواصلة الاضطلاع بدور رائد في إدارة عملية التنمية لديها،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة هي أعلى آلية حكومية دولية فيما يخص صياغة وتقييم مسائل السياسات المتصلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين الأخرى ذات الصلة، وفقاً للفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن اختصاصات وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واردة في الفصلين التاسع

* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

والعاشر من الميثاق ومذكورة بالتفصيل في قرارات الجمعية ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ والقرار ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اللذان حددت فيهما الجمعية الصلة بين الجمعية العامة والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج لا سيما اختصاص المجلس المتصل بالتوجيه والتنسيق الشاملين للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

وإذ تؤكد أن السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون، في جملة أمور، ذات طابع عالمي وطوعي وقائم على المنح، ومحايده ومتعددة الأطراف، وقادرة على تلبية احتياجات البلدان النامية بصورة مرنة، وأن تكون الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لصالح البلدان النامية، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الخاصة بها،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن طرائق تمويل الأنشطة التنفيذية على النحو المطلوب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١)؛

٢ - تعرب عن قلقها العميق بسبب استمرار قلة الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لا سيما انخفاض المساهمات في الموارد الأساسية؛

٣ - تؤكد بقوة من جديد أن كفاءة وفعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تتعزز، وذلك بوسائل من بينها زيادة تمويلها بشكل ملموس، على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتمشى مع الاحتياجات المطردة للبلدان النامية، إلى جانب التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة في هذا المجال؛

٤ - ترحب بالاستعراض البرنامجي الذي تضطلع به حاليا المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة والمتعلقة بخططها التمويلية، لا سيما الموارد الأساسية، بغية تحقيق أهدافها المقررة، وبشكل يعكس أولويات واحتياجات بلدان البرنامج، والزيادة من مستوى التبرعات المستهدف من المصادر الرسمية من البلدان المتقدمة النمو، بوصفها المصدر الأساسي لتمويل الأنشطة التنفيذية للدورات البرنامجية، بما في ذلك الدورة الحالية، وتحث المجالس التنفيذية، في هذا الصدد، على إكمال الاستعراض في أقرب وقت ممكن وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨؛

٥ - تسلم بالدور التكميلي للموارد غير الأساسية في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يأخذ في اعتباره عندما يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريره الشامل عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، الاستجابة الحكومية الدولية لما اتخذته من تدابير وما قدمه من مقترحات إصلاحية فيما يتصل بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - تطلب من الصناديق والبرامج أن تضمّن تقاريرها الدورية التي تقدمها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، معلومات واضحة ومحددة عن الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ نتيجة تدابير الإصلاح الحكومية الدولية ومقترحات الأمين العام، مع تحليل للآثار المترتبة على الإصلاحات في الأنشطة التنفيذية لكل منها، وكذلك في التنسيق بين الوكالات؛

٨ - تطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل، عن طريق إجراء استبيان، وكلما أمكن بمساعدة المنسقين المقيمين، الممارسة المتمثلة في البحث عن المعلومات من الدول الأعضاء بشأن جميع المسائل التي سينظر فيها في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن أداء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنتها التنفيذية وعن صلتها بالنظام القائم للتنسيق الدائم بين الوكالات، وأن يضمنه أية إجراءات اتصال حكومية دولية جديدة ترمي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة أمام الجمعية، وكذلك عن استمرار الامتثال للمبادئ الأساسية التي تحكم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.
